



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة السابعة عشرة

فيغو، إسبانيا، 25-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

لمحة عامة عن قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

موجز

تقدم هذه الوثيقة لمحة عامة موجزة عن الاتجاهات الأخيرة والمتوقعة في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم، مع التركيز بوجه خاص على أبرز الوقائع والتطورات التي طرأت على التجارة الدولية بالأسماك ومنتجات الأسماك منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من قبل اللجنة الفرعية

- ◀ الإحاطة علماً بالتغيرات الأخيرة التي طرأت على قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- ◀ تبادل المعلومات والخبرات الوطنية ذات الصلة بشأن التطورات الأخيرة والمتوقعة التي تؤثر على قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ولا سيما تلك التي تتعلق بتجارة الأسماك ومنتجات الأسماك؛
- ◀ توفير توجيهات لعمل منظمة الأغذية والزراعة في المستقبل في مجال التجارة الدولية بالأسماك ومنتجات الأسماك، وبخاصة في ما يتعلق بتمكين البلدان النامية وصغار المشغلين من المشاركة بفعالية أكبر في تجارة الأسماك.



nb639

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.
ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على الموقع التالي: <http://www.fao.org>

مقدمة

- 1- ساهم قطاعا مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي وفي سبل عيش الملايين من الناس، ويولدان فرص العمل، ويوردان الأغذية المغذية، ويولدان الدخل، ويسهلان النمو الاقتصادي من خلال الصيد والتجهيز والتسويق. ويعتمد العديد من البلدان، بما في ذلك الاقتصادات الأقل تقدماً والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، على هذين القطاعين. وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية قد يساهمان بطريقة محدودة في الاقتصاد الوطني العام، وأن استهلاك منتجاتهما صغير الحجم مقارنة بالأغذية الأخرى على المستوى الوطني، فإنهما قد يكونان حاسمين بالنسبة لسكان العديد من المناطق الساحلية، والنهرية، والمناطق المعزولة والداخلية، للأسباب المذكورة أعلاه.
- 2- وتلعب التجارة دوراً رئيسياً في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، في بيئة تتسم بالعمولة بشكل متزايد. ويمكن إنتاج الأسماك في بلد معين، وتجهيزها في بلد ثان، واستهلاكها في بلد ثالث. وينتج عن ذلك أن الأسماك ومنتجات الأسماك هي من أكثر السلع الغذائية تداولاً في جميع أنحاء العالم.
- 3- وقد استمر قطاعا مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في التوسع خلال العامين الماضيين، مع نمو الإنتاج والاستهلاك الإجماليين والتجارة والاستهلاك.

نظرة عامة عن قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

العمالة

- 4- في عام 2017، كان هناك ما يقدر بحوالي 59.7 مليون شخص يعملون في القطاع الرئيسي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وكان هناك 40.4 مليون شخص من هذا المجموع يعملون في قطاع مصايد الأسماك و19.3 مليون شخص في قطاع تربية الأحياء المائية. وإن معظم الأشخاص الذين يعملون بدوام كامل أو جزئي أو عرضي، كصيادين أو مستترعي أسماك، هم حرفيون أو من صغار المنتجين، ويعيش غالبيتهم في آسيا (حوالي 85 في المائة) والبلدان النامية. وعلى الصعيد العالمي، هناك حوالي 200 مليون شخص يعملون بشكل مباشر وغير مباشر على طول سلسلة قيمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية من الصيد إلى التوزيع. وتدعم هذه الأنشطة سبل معيشة عدة ملايين من الأشخاص الآخرين، وغالباً ما يعيش الأشخاص الذين يعتمدون على الصيد وتربية الأحياء المائية في أماكن معرضة بشكل كبير لخطر الظواهر الطبيعية المتطرفة. وتلعب المرأة دوراً هاماً في القوى العاملة في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وتمثل النساء حوالي 13 في المائة من العاملين في القطاع الأولي و50 في المائة إذا تم النظر في القطاعين الأولي والثانوي.¹

الإنتاج

5- سجل إجمالي إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية حول العالم² نمواً جديداً في فترة 2016-2017 (الجدول 1)³، ليصل إلى رقم قياسي بلغ 173 مليون طن في عام 2017، مع توسع عام بلغ 8 مليون طن مقارنة بعام 2015، و32 مليون طن مقارنة بالعقد الماضي (2007). وتشير البيانات الأولية لعام 2018 إلى زيادة في النمو تقدر بحوالي 3 في المائة، بينما ينبغي ألا يزيد الإنتاج الإجمالي في عام 2019 إلا بشكل طفيف بسبب الانخفاض المتوقع في مصايد الأسماك الطبيعية.

الجدول 1: الاتجاهات العالمية في لحة

التغير: بين 2017 و2028	التغير: بين 2016 و2017	2028	2017	2016	2015	2014	
الإنتاج والاستخدام (ملايين الأطنان، الوزن الحي)							
13.7	4.1	196.3	172.6	165.8	164.3	160.7	الإنتاج
1.8	3.5	94.2	92.5	89.4	91.5	90.2	مصايد الأسماك الطبيعية
27.5	4.9	102.2	80.1	76.4	72.8	70.5	تربية الأحياء المائية
-2.9*	9.0	63.0	64.9	59.5	59.2	61.8	حجم التجارة
13.7	4.1	196.3	172.6	165.8	164.3	160.7	مجموع الاستخدام
16.1	3.8	177.8	153.2	147.5	145.3	142.6	الغذاء
-4.8	6.4	18.5	19.5	18.3	19.0	18.1	العلف
نصيب الفرد من الاستهلاك الظاهر لأسماك المائدة (كغ/سنة)							
4.8	2.7	21.3	20.3	19.8	19.7	19.5	مجموع أسماك المائدة
-6.5	1.6	9.0	9.7	9.5	9.8	9.9	من الصيد الطبيعي
15.1	3.7	12.2	10.6	10.2	9.9	9.7	من تربية الأحياء المائية

* يعود هذا الانخفاض المحتمل بشكل رئيسي إلى زيادة الحصص المتوقعة من إنتاج الأسماك الصينية الموجهة للاستهلاك المحلي بدلاً من الصادرات.

² تستثني الإحصاءات عن إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والتجارة والاستهلاك الواردة في الوثيقة، الحيتان والفقمات والتماسيح، وتماسيح كيمان، وغيرها من الثدييات المائية والنباتات المائية. والبيانات المبلغ عنها هي تلك المتاحة في وقت إعداد هذه الوثيقة (سبتمبر/أيلول 2019). و عام 2017 هو آخر عام متاح للإحصاءات الرسمية لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة، ومصدر بيانات عام 2028 هو التوقعات الزراعية المشتركة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2019-2028 (https://doi.org/10.1787/agr_outlook-2019-en).

³ وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تعكس التغييرات التي تنفذها الصين في إحصاءات مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الخاصة بها للفترة 2009-2016، والتي تضمنت التعديل التنازلي للإحصاءات العالمية لعام 2016 بنحو 2 في المائة لإنتاج مصايد الأسماك الطبيعية، و5 في المائة لإنتاج تربية الأحياء المائية، مقارنة بالبيانات الصادرة سابقاً.

6- كانت تربية الأحياء المائية المحرك الرئيسي للزيادة في إنتاج الأسماك خلال العقود الثلاثة الماضية، مع متوسط للنمو بنسبة 4.8 في المائة سنوياً في الفترة 2007-2017، وقد بلغ 80 مليون طن في عام 2017. وتشير البيانات الأولية لعام 2018 والتوقعات لعام 2019 إلى مزيد من الارتفاع في إنتاج تربية الأحياء المائية بنحو 4 في المائة سنوياً. ويعني ذلك زيادة في حصة تربية الأحياء المائية في إجمالي إنتاج الأسماك من 46 في المائة في عام 2017 إلى حوالي 47-48 في المائة في عام 2019. وإذا تم شمل النباتات المائية، فإن تربية الأحياء المائية تتجاوز بالفعل المصايد الطبيعية كمصدر رئيسي لإنتاج الأسماك منذ عام 2013.

7- وعلى الرغم من الدور المتزايد لتربية الأحياء المائية في مجموع الإمدادات السمكية، لا يزال قطاع المصايد الطبيعية مهمنا بالنسبة لعدد من الأنواع وحيويًا بالنسبة للأمن الغذائي المحلي والدولي. ومنذ منتصف التسعينات، تراوح الإنتاج الإجمالي لمصايد الأسماك الطبيعية بين 83 و93 مليون طن، مع تغيرات رئيسية حددتها أساساً تقلبات في صيد الأنشوفة في أمريكا الجنوبية. وبالإضافة إلى ذلك، وبفضل تحسين إدارة موارد مختارة، أظهرت بعض المخزونات الانتعاش، مع زيادة في كميات الصيد الخاصة بها. ووفقاً للبيانات الأولية، كان عام 2018 عاماً إيجابياً للغاية بالنسبة للمصايد الطبيعية، حيث حققت نمواً بنسبة 3 في المائة مقارنةً بعام 2017 الذي كان إيجابياً أيضاً. غير أنه من المتوقع أن يكون هناك تقلص في كميات المصيد لبعض الأنواع (خاصة الأسماك السطحية الصغيرة) في عام 2019، ويعوض ذلك جزئياً فقط نمو في كميات المصيد لأنواع أخرى (مثل بعض أسماك القاع)، وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض في الإنتاج العام بحوالي 3 إلى 4 في المائة.

8- ومع ذلك، على الرغم من التحسن الكبير في بعض المخزونات واستقرار المصيد بشكل عام، هناك اتجاه تنازلي في نسبة الأرصد السمكية البحرية التي يتم صيدها ضمن مستويات مستدامة من الناحية البيولوجية، خاصة في المناطق الأقل نمواً، من 90 في المائة في عام 1974 إلى 66.9 في المائة في عام 2015. وفي المقابل، ارتفعت نسبة المخزونات التي يتم صيدها بمستويات غير مستدامة من الناحية البيولوجية من 10 في المائة في عام 1974 إلى 33.1 في المائة في عام 2015، وكانت أعلى زيادات في أواخر السبعينات وفي الثمانينات⁴. وفي الوقت نفسه، تتأثر مصايد الأسماك الداخلية بشدة بالطلب المتزايد على أسماك المياه العذبة.

9- ولا تزال البلدان النامية، ولا سيما في آسيا، المنتجة المهيمنة إلى حد بعيد، مع 83 في المائة من إجمالي إنتاج الأسماك و94 في المائة من إجمالي تربية الأحياء المائية (الجدول 2). والصين هي المنتج الرئيسي، مع حصة تصل إلى 36 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي، و58 في المائة من الإنتاج العالمي لتربية الأحياء المائية في عام 2017. وفي العام نفسه، كانت إندونيسيا والهند وفيت نام والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي وبيرو من المنتجين الرئيسيين الآخرين.

⁴ منظمة الأغذية والزراعة. 2018. حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2018 - تحقيق أهداف التنمية المستدامة. روما. الترخيص: CC BY-NC-SA 3.0 IGO.

الجدول 2: الحصة النسبية في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بحسب المناطق الجغرافية والاقتصادية في عام 2017 (نسبة مئوية)

إجمالي الإنتاج	تربية الأحياء المائية	مصايد الأسماك الطبيعية	صادرات الأسماك	واردات الأسماك	
الحصة من الكمية الإجمالية (%)					الحصة من القيمة الإجمالية (%)
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	العالم
69.8	88.9	53.1	37.8	33.3	آسيا
6.8	2.6	10.5	4.6	3.4	أفريقيا
1.6	0.5	2.5	1.8	1.3	أمريكا الوسطى
6.6	3.1	9.6	10.5	2.0	أمريكا الجنوبية
3.9	0.8	6.7	8.0	16.8	أمريكا الشمالية
10.3	3.8	16.0	35.1	41.8	أوروبا
1.0	0.3	1.6	2.1	1.4	أوسيانيا
البلدان النامية:					
7.9	5.0	10.5	2.3	0.8	البلدان الأقل نمواً
75.1	89.4	62.6	51.8	28.6	البلدان النامية الأخرى
17.0	5.6	26.8	45.9	70.6	البلدان المتقدمة
13.8	11.8	15.6	12.2	2.6	بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض

10- ووفقاً لنتائج نموذج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأسماك والصادر في يوليو/تموز 2019، من المتوقع أن يكون العقد القادم إيجابياً في قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.⁵ وسيأتى نمو كبير من تربية الأحياء المائية، التي من المرجح أن تتجاوز الإنتاج الإجمالي لمصايد الأسماك الطبيعية بحلول عام 2022 لتصل إلى أكثر من 102 مليون طن بحلول عام 2028 (الجدول 1). وباستثناء السنوات التي تأثرت بظاهرة النينو، من المتوقع أن تزداد مصايد الأسماك الطبيعية العالمية بشكل طفيف خلال العقد المقبل، وذلك بفضل التقدم في إعادة بناء مخزونات سمكية معينة، وتنفيذ نظم إدارة أكثر قوة من قبل بعض الدول، والاستفادة الأمثل من الإنتاج السمكي من خلال خفض المصيد المرتجع والفاقد، مما سيؤدي إلى موازنة الضغط على الموارد التي لا تدار بفعالية.

الاستهلاك

11- يتم توجيه حصة متزايدة من إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية للاستهلاك البشري. ومن بين 173 مليون طن تم إنتاجها في عام 2017، تم استخدام 89 في المائة (أو 153 مليون طن) للاستهلاك البشري المباشر، بينما تم

⁵ وفقاً لنموذج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالأسماك، والذي يرد في التوقعات الزراعية المشتركة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2019-2028 (متاحة على www.agri-outlook.org/).

تخصيص الباقي للاستخدامات غير الغذائية، بما في ذلك تحويلها إلى مسحوق السمك والزيوت السمكية. وكانت حوالي 45 في المائة من الأسماك المخصصة للاستهلاك البشري حية أو طازجة. وتشير البيانات الأولية لعام 2018 والتقديرات لعام 2019 إلى استمرار هذا الاتجاه، حيث تم استخدام حوالي 157-158 مليون طن للاستهلاك البشري في عام 2019.

12- وتلعب الأسماك والمنتجات السمكية دوراً حاسماً في التغذية والأمن الغذائي العالمي، لأنها تمثل مصدراً هاماً للمغذيات الكبرى والمغذيات الدقيقة مثل الفيتامينات والمعادن (الزنك والحديد واليود والسيلينيوم) والأحماض الدهنية أوميغا 3. ويمكن لكمية صغيرة من السمك أن يكون لها أثر تغذوي إيجابي هام على النظام الغذائي النباتي، بما أنها تساعد أيضاً على امتصاص مختلف العناصر الغذائية من النباتات عندما يتم تناولها مع الأسماك، وينطبق ذلك على كثير من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض وأقل البلدان نمواً. ومن بين البلدان الـ 40 التي تساهم فيها الأسماك بنسبة 30 في المائة أو أكثر من إجمالي إمدادات البروتينات الحيوانية، هناك 39 بلداً نامياً و23 بلداً من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وتعتبر المغذيات الدقيقة والكبرى التي توفرها الأسماك ضرورية في النظم الغذائية لبعض البلدان المكتظة بالسكان، التي قد ينخفض فيها المتناول الإجمالي من البروتين والتي تعاني من مشاكل غذائية، وهي مهمة في النظم الغذائية للعديد من البلدان الأخرى، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى الصعيد العالمي، تمثل الأسماك حوالي 17 في المائة من الاستهلاك البشري للبروتينات الحيوانية، وتوفر ما يقارب 20 في المائة من متوسط نصيب الفرد من متناول البروتينات الحيوانية لحوالي 3.3 مليار شخص، و10 في المائة من هذه البروتينات لـ 5.4 مليار شخص.

13- وقد ازداد نصيب الفرد على مستوى العالم من الاستهلاك الظاهر للأسماك بشكل كبير خلال العقود القليلة الماضية، ليصل إلى 20.3 كيلوغراماً في عام 2017.⁶ وتشير البيانات الأولية لعام 2018 والتقديرات لعام 2019 إلى نمو إضافي، يصل إلى حوالي 20.5 كيلوغراماً في عام 2019. وقد كان الدافع وراء هذا التوسع في الطلب مزيجاً من النمو السكاني وارتفاع الدخل والتحضر، كما يسرّه التوسع الكبير في إنتاج الأسماك وقنوات توزيع أكثر كفاءة. كما لعبت التجارة الدولية دوراً هاماً في توسيع نطاق استهلاك الأسماك من خلال توفير خيارات أوسع للمستهلكين. وتشكل الواردات نسبة كبيرة ومتنامية من الأسماك المستهلكة في أمريكا الشمالية وأوروبا وأفريقيا، وذلك نتيجة للطلب المستقر على الأنواع غير المنتجة محلياً، مقابل ثبات أو تراجع إنتاج مصائد الأسماك المحلية. ومن المتوقع أن يزداد هذا الاعتماد على واردات الأسماك لتلبية الطلب المحلي خلال العقد القادم.

14- وعلى الرغم من الزيادة الإجمالية في توافر الأسماك لمعظم المستهلكين، فإن هناك تفاوتاً كبيراً في ما بين البلدان والأقاليم وداخلها وذلك من حيث الكمية والأنواع التي يستهلكها الفرد، مما يؤثر على المساهمة اللاحقة في المتحصل التغذوي. وتستهلك آسيا أكثر من ثلثي إجمالي إمدادات الأسماك، بينما تحصل أوسيانيا وأفريقيا على الحصة الأصغر. ويتواجد أعلى استهلاك للأسماك، من حيث نصيب الفرد، أي أكثر من 50 كيلوجراماً، في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما في أوسيانيا، بينما تتواجد أدنى المستويات، التي بالكاد تتجاوز 2 كيلوجراماً، في آسيا الوسطى وبعض البلدان غير الساحلية. وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للأسماك قد نما بشكل مطرد في المناطق النامية وفي بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، فإنه لا يزال أقل مما هو عليه في المناطق الأكثر تقدماً. ولا يشكل التوافر والدخل المتاح

⁶ كما تأثر نصيب الفرد من استهلاك الأسماك بالمراجعة السابقة لبيانات الإنتاج الصينية.

العاملين الوحيدين في زيادة استهلاك الأسماك. ومن الواضح أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تؤثر أيضا بشكل قوي على مستوى استهلاك الأسماك بين البلدان وفي داخلها.

15- ومن المتوقع أن يصل الاستهلاك الفردي في العقد القادم إلى 21.3 كيلوغراما في عام 2028، مع توسع كبير في الطلب في البلدان النامية. ومن المتوقع أن تنشأ حصة متزايدة من الاستهلاك البشري للأسماك من إنتاج تربية الأحياء المائية. ومنذ عام 2015، أصبحت تربية الأحياء المائية المصدر الرئيسي للأسماك المتاحة للاستهلاك البشري، وبلغت نسبتها 52 في المائة في عام 2017. ومن المفترض أن تزيد هذه النسبة إلى 54 في المائة في عام 2019، ويُتوقع أن تصل إلى 57 في المائة من إجمالي الأسماك المتاحة للاستهلاك البشري في عام 2028، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة في العقود القليلة المقبلة. وسيزداد الاستهلاك في جميع القارات، باستثناء أفريقيا، وتظهر أمريكا اللاتينية وأوروبا أسرع معدلات النمو. ويعزى الاستقرار في نصيب الفرد من استهلاك الأسماك في أفريقيا، والاتجاه التناقصي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلى النمو السكاني بوتيرة أسرع من العرض. وإن ذلك مثير للقلق من حيث الأمن الغذائي، نظراً للدور الحاسم الذي تلعبه الأسماك في توفير البروتينات والمغذيات الدقيقة في العديد من البلدان الأفريقية. ومقارنة بالمتوسط العالمي، يوجد في أفريقيا حالياً نصيب أصغر للفرد من استهلاك الأسماك (حوالي 10 كيلوغرامات)، ولكن نصيبها من الأسماك في إجمالي استهلاك البروتينات الحيوانية أعلى. وتمثل الأسماك حوالي 20 في المائة من إجمالي استهلاك البروتين الحيواني في أفريقيا، وقد تكون أعلى من 50 في المائة في بلدان أفريقية مختارة، ولا سيما في غرب أفريقيا.

التجارة

16- يتم تصدير حصة كبيرة من إجمالي إنتاج الأسماك (حوالي 38 في المائة، ما يعادلها بالوزن الحي في عام 2017)، مما يعكس درجة انفتاح هذا القطاع واندماجه في التجارة الدولية. وقد زادت التجارة الدولية بالأسماك والمنتجات السمكية بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية، حيث استعادت بالكامل الانخفاض البالغ 10 في المائة في عام 2015 مقارنة بعام 2014. ويعود ذلك الانخفاض إلى عدة أسباب، بما في ذلك ضعف العديد من الأسواق الناشئة الرئيسية، وانخفاض أسعار عدد من الأنواع الهامة، بالإضافة إلى مكاسب قوية للدولار الأمريكي مقابل عملات متعددة.

17- بلغت الصادرات في عام 2017 مستوى قياسيا جديدا عند 156 مليار دولار أمريكي، وتشير الأرقام الأولية لعام 2018 إلى نمو إضافي قدره 5 في المائة مقارنة بعام 2017، وصولاً إلى 163 مليار دولار أمريكي. ويشير اتجاه الأشهر الأولى من عام 2019 إلى أن التجارة بالمنتجات السمكية ستظل مستقرة مقارنة بعام 2018. وتشير التوقعات حتى عام 2028 إلى أن تجارة الأسماك ستظل متداولة للغاية، حتى ولو توسعت بمعدل أبطأ مما كانت عليه في العقد السابق. ومع ذلك، فإن هذا التباطؤ الحالي والمحتمل في تجارة الأسماك ليس ظاهرة منعزلة، لأنه يحدث أيضاً بالنسبة للمنتجات الزراعية الأخرى والتجارة العالمية بالبضائع. وتعود هذه الاتجاهات العامة إلى سلسلة من العوامل بما في ذلك زيادة التوترات التجارية (مع تبعات فرضها بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين على التعريفات الجمركية)، وضعف النمو الاقتصادي وعدم اليقين في السياسات في بعض البلدان، مما أدى إلى ضعف نمو الطلب.

18- وبالنسبة إلى العديد من البلدان النامية تمثل تجارة الأسماك مصدرا هاما للعائدات بالنقد الأجنبي، بالإضافة إلى الدور الهام للقطاع في توليد الدخل وفرص العمل والأمن الغذائي والتغذية. ففي عام 2017، بلغت قيمة صادرات

البلدان النامية 85 مليار دولار أمريكي، ووصلت إيراداتها الصافية لتصدير الأسماك (الصادرات ناقص الواردات) 41 مليار دولار أمريكي، أي أعلى من جميع السلع الزراعية الأخرى مجتمعة. وبالإضافة إلى ذلك، خلال السنوات القليلة الماضية، زادت البلدان النامية وارداتها السمكية لإمداد قطاعها المعنية بتجهيز الأسماك لإعادة التصدير، ولتلبية الزيادة في الاستهلاك المحلي. وتشير التقديرات الأولية لعام 2018 إلى نمو صادرات البلدان النامية إلى 88 مليار دولار أمريكي والواردات إلى 49 مليار دولار أمريكي. وقد يزيد كلا الرقمين قليلاً فقط في عام 2019.

19- وأكدت الصين خلال العامين الماضيين، بالإضافة إلى كونها المنتج الرئيسي، دورها الرئيسي بصفقتها المصدر الرئيسي للأسماك والمنتجات السمكية (20.5 مليار دولار أمريكي في عام 2017) وثالث أكبر مستورد (10.7 مليار دولار أمريكي في عام 2017). وقد زادت واردات الصين في السنوات الأخيرة، ويعزى ذلك جزئياً إلى الاستعانة بمصادر خارجية للتجهيز من بلدان أخرى، ولكن يعكس أيضاً استهلاك الصين المحلي المتزايد للأنواع غير المنتجة محلياً. وفي عام 2018، زادت تجارة الأسماك والمنتجات السمكية الخاصة بالصين (حيث بلغت 21.7 مليار دولار أمريكي للصادرات و14.3 مليار دولار أمريكي للواردات)، بينما تشير بيانات الأشهر الثمانية الأولى من عام 2019 إلى انخفاض في صادرات الأسماك (-6 في المائة) ولكن زيادة ملحوظة في واردات الأسماك (25 في المائة) مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018.

20- وظلت النرويج المصدر الرئيسي الثاني (12.0 مليار دولار أمريكي في عام 2018)، تلتها فييت نام، التي أصبحت ثالث أكبر مصدر منذ عام 2013. وكان المصدرون الرئيسيون الآخرون في عامي 2017 و2018، الهند والولايات المتحدة الأمريكية وتايلند. وشهدت تايلند انخفاضاً كبيراً في الصادرات منذ عام 2012، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض إنتاجها من الروبيان بسبب مشاكل الأمراض. وتشير بيانات الأشهر الأولى من عام 2019 إلى انخفاض طفيف لكبار مصدري الأسماك مقارنة باتجاهات عام 2018.

21- وتتألف حصة تجارة الأسماك والمنتجات السمكية أيضاً من المواد السمكية الخام التي يتم تصديرها لتتم معالجتها بعد ذلك في بلدان أخرى حيث توفر الأجور المنخفضة وتكاليف الإنتاج المنخفضة ميزة تنافسية، مع تصدير المنتجات المجهزة الناتجة في وقت لاحق. وتعتبر الاستعانة بمصادر خارجية للتجهيز ذات أهمية خاصة في بعض بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وكذلك في بعض البلدان الآسيوية، حيث تساهم صناعة التجهيز بشكل كبير في تلك الاقتصادات من خلال خلق فرص العمل والتجارة.

22- ولا تزال البلدان المتقدمة تهيمن على الواردات السمكية (الجدول 2)، على الرغم من انخفاض حصتها في السنوات الأخيرة (71 في المائة من الواردات العالمية في عام 2017 مقابل 79 في المائة في عام 2007، و83 في المائة في عام 1997، و88 في المائة في عام 1987). وتشير التقديرات الأولية لعام 2018 إلى انخفاض إضافي لهذه الحصة إلى أقل من 70 في المائة. وتأتي وارداتها من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، مما يعطي العديد من المنتجين حافزاً للإنتاج والتجهيز والتصدير.

23- ويعتمد كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان اعتماداً كبيراً على الواردات السمكية لتلبية الاستهلاك المحلي. وفي عام 2017، شكلت وارداتها مجتمعة 63 في المائة من حيث قيمة الواردات العالمية للأسماك والمنتجات السمكية. وانخفضت هذه الحصة قليلاً في عامي 2018 و2019. ويشكل الاتحاد الأوروبي إلى حد بعيد، أكبر سوق لواردات الأسماك، بلغت قيمتها 55.8 مليار دولار أمريكي في عام 2017 (29 مليار دولار أمريكي إذا تم استثناء

التجارة داخل الاتحاد الأوروبي)، بزيادة 18 في المائة مقارنة بعام 2015. وتشير البيانات الأولية لعام 2018 إلى زيادة بنسبة 6 في المائة، بينما تشير بيانات الأشهر الستة الأولى من عام 2019 إلى انخفاض طفيف في الواردات. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد للأسماك والمنتجات السمكية. وبلغت وارداتها 21.6 مليار دولار أمريكي في عام 2017، وزادت بنسبة 4 في المائة في عام 2018 لتصل إلى ذروتها عند 22.6 مليار دولار أمريكي. وتشير التقديرات الأولية لعام 2019 إلى انخفاض طفيف (1 في المائة). وفي عام 2011 تخطت الولايات المتحدة الأمريكية اليابان، الذي كان تقليدياً أكبر مستورد للأسماك، ومجدداً في عام 2013. وأظهرت الواردات السمكية اليابانية انجهاً تنازلياً في الفترة ما بين عامي 2012 و2015، ولكنها زادت مجدداً في الفترة ما بين عامي 2016 و2018، لتصل إلى 15.4 مليار دولار أمريكي في عام 2018. وتشير بيانات الأشهر الثمانية الأولى من عام 2019 إلى انخفاض طفيف (1 في المائة).

24- ونظراً لاعتماد البلدان المتقدمة على الواردات، فإن التعريفات الجمركية المفروضة على الأسماك منخفضة نوعاً ما في هذه البلدان، وإن كان ذلك مع وجود استثناءات قليلة (أي بعض المنتجات ذات القيمة المضافة أو الأنواع المختارة). وقد سمح ذلك للبلدان النامية بتوريد الأسماك ومنتجات الأسماك إلى الأسواق في البلدان المتقدمة من دون أن تواجه رسوماً جمركية باهظة، وبالتالي توسيع صادراتها، على الرغم من مشاكل الوصول إلى الأسواق المتعلقة بالتدابير غير الجمركية. ويتبع هذا الاتجاه دخول عدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف حيز التنفيذ وارتفاع الدخل القابل للتصرف في الاقتصادات الناشئة.

25- وبالعكس ذلك، لا تزال الرسوم الجمركية المرتفعة على الأسماك والمنتجات السمكية تطبق في العديد من البلدان النامية، مما يمكن أن يعكس السياسات المالية والتدابير الحماية. ومع مرور الزمن، وبفضل اتفاقات تجارية إقليمية وثنائية، ينبغي أن تتراجع هذه التعريفات أكثر، في البلدان النامية أيضاً، مع بعض الاستثناءات الممنوحة للبلدان الأقل نمواً. وتضمنت العديد من الاتفاقيات التجارية الجديدة المتعددة الأطراف مجالات تجارة جديدة للأسماك ومنتجات الأسماك، وتناولت الاستدامة والإعانات لمصايد الأسماك، وغيرها من القضايا التي لا تتعلق بالتعريفات.

26- ولا تزال مشكلة تصاعد التعريفات الجمركية تمثل مشكلة خطيرة للعديد من المنتجات السمكية، بما في ذلك الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة وتوسيع التجارة الإقليمية. وهناك عدة عوامل إضافية لها تأثير على أداء البلدان المصدرة للوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية. وتشمل هذه المسائل المشاكل المرتبطة بالهياكل الداخلية لبعض البلدان. وعلى الرغم من التقدم الفني والابتكارات، لا يزال العديد من البلدان، وخاصة البلدان ذات الاقتصادات الأقل نمواً، يفتقر إلى البنية التحتية الملائمة والخدمة، ما يمكن أن يؤثر على جودة المنتجات السمكية، فيساهم في خسارتها المادية أو يخلق تحدياً في تسويقها.

27- وقد تؤثر التدابير غير الجمركية أيضاً على التجارة من خلال تطبيق معايير المنتجات المطلوبة، والرقابة على تدابير الصحة والصحة النباتية، وإجراءات ترخيص الاستيراد وقواعد المنشأ، وتقييمات المطابقة، وغيرها. ويمكن أن تتأثر التجارة أيضاً بالطرق المحددة التي تعالج بها التصنيفات الجمركية وإجراءات تحديد القيمة والتخليص الجمركية، بما في ذلك طول إجراءات إصدار الشهادات أو ازدواجيتها.

28- ويمكن ربط الآثار الأخرى على التجارة بالحواجز التقنية أمام التجارة، التي تشير إلى اللوائح والمعايير التقنية التي تحدد الخصائص المحددة للمنتج. ويتضمن اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة قواعد تهدف صراحة إلى منع تلك التدابير من أن تشكل حواجز لا داعي لها، وإن كانت لا تزال قائمة وتتسبب في إيجاد صعوبات أمام التجار. وتشمل هذه التدابير أيضاً الإجراءات التقنية التي تؤكد امتثال المنتجات للمتطلبات المنصوص عليها في اللوائح والمعايير التي تنطبق على المنتجات المنتجة محلياً والواردات على حد سواء.

29- أصبحت تجارة الأسماك ومنتجات الأسماك أكثر تطوراً من حيث المعلومات المطلوبة للمنتجات - وأصبح التتبع وإصدار الشهادات بشأن الاستدامة مطلباً للسوق لم يعد مرتبطاً بأقساط الأسعار، ولكن ببساطة بالقدرة على الوصول إلى سوق معين أو لا. ويمكن أن تشكل القدرة على الالتزام بمتطلبات الاستيراد المتطورة باستمرار تحدياً بالنسبة لمعظم البلدان المصدرة. ويواجه العديد من البلدان النامية وصغار الصيادين مشاكل متعددة في الامتثال لمتطلبات السوق هذه مما يؤدي إلى تحديات في إبقاء الأسواق الحالية أو التوسع إلى أسواق جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تتواصل المخاوف بشأن المسؤولية الاجتماعية في سلاسل قيمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في الارتفاع.

30- وتشمل متطلبات الاستيراد مجالات مثل الجودة والسلامة، ولكنها ترتبط أيضاً بصورة متزايدة بالمعايير التقنية، والتوسيم، ومؤخراً بإصدار الشهادات الطوعية. وينبغي توفير بناء القدرات، والتدريب ونقل الخبرة والدراية لدعم البلدان في تلبية هذه المتطلبات. وتقوم منظمات ووكالات دولية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة، وكذلك البلدان المستوردة بحد ذاتها، بتوفير بعض الأنشطة لبناء القدرات، ولكن ثمة حاجة إلى مزيد من الدعم، على سبيل المثال من خلال مبادرات مثل مبادرة منظمة التجارة العالمية بعنوان "المعونة من أجل التجارة".

31- وغالباً ما تكون الاستثمارات ضرورية في البنية التحتية، وبخاصة لتحسين سلسلة التبريد ابتداءً من موقع الإنزال أو الحصاد وعلى امتداد كامل سلسلة الإمداد. وقد تمّ التركيز بصورة خاصة حتى الآن على الإنتاج الموجه إلى التصدير، إنما يبقى أيضاً العديد من الاحتياجات الكبيرة غير الملبّاة من حيث تحسين البنية التحتية المحلية لتوزيع الأسماك والمنتجات السمكية في بلدان عديدة في العالم. وسيؤدي التنفيذ الكامل لاتفاق تيسير التجارة التابع لمنظمة التجارة العالمية، والذي دخل حيز النفاذ في عام 2017، إلى تسريع الحركة وتخليص البضائع عبر الحدود، مما يجد من هذه التأثيرات السلبية على التجارة. كما قد تؤثر الرسوم الجمركية المرتفعة بشكل سلبي أيضاً على التجارة.

32- وقد واجهت التجارة الدولية خلال العامين الأخيرين العديد من أوجه عدم اليقين، مع تنفيذ البلدان للمزيد من التدابير المقيدة للتجارة مقارنة بالسنوات السابقة. وعلى الرغم من أن هذا النمط ينطبق على تجارة البضائع بشكل عام، إلا أنه ينطبق أيضاً على الأسماك ومنتجات الأسماك. وتستمر أهمية سلاسل القيمة العالمية في النمو لإنتاج السلع بشكل عام. وبالنسبة للأسماك ومنتجات الأسماك على وجه الخصوص، فإنها قد أصبحت عنصراً هاماً في ما يتصل بمصادر الإنتاج الخارجية.

33- وقد أدى دخول الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه حيز النفاذ إلى إتاحة إمكانية قيام البلدان بفرض قيود تجارية على الميناء لتجنب دخول المنتجات التي تنشأ عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

الأنواع الرئيسية وأسعارها

34- أصبحت التجارة بالأسماك والمنتجات السمكية أكثر ديناميكية وهي متميزة بين الأنواع وأشكال المنتجات. وذلك يعكس الاختلافات في أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم، مع أسواق تتراوح بين الحيوانات المائية الحية ومجموعة واسعة من المنتجات المصنعة. وتعتبر السلمونيات (السلمون والتروت) أهم سلعة يتم تداولها من حيث القيمة منذ عام 2013 وتمثل حوالي 18 في المائة من القيمة الإجمالية للمنتجات السمكية المتداولة عالمياً في عام 2017. وفي نفس العام، كانت المجموعات الرئيسية الأخرى من الأنواع المصدرة هي الجمبري والروبيان بحوالي 17 في المائة من المجموع، تليها أسماك القاع (مثل الهالك، والقد، والحدوق، وبولوك ألاسكا، وغيرها) بنسبة 9 في المائة، والتونة (9 في المائة). وفي عام 2017، مثل مسحوق الأسماك حوالي 3 في المائة من قيمة الصادرات وزيت السمك حوالي 1 في المائة. ويتم تداول عدد كبير من الأسماك المنخفضة القيمة نسبياً، ليس فقط على الصعيد الوطني، ولكن أيضاً على المستويين الإقليمي والدولي.

35- ومع الزيادة الهائلة في إنتاج تربية الأحياء المائية، تتكون حصة متزايدة من التجارة الدولية بالأسماك من المنتجات المستزرعة، بالإضافة إلى توفير حصة كبيرة من الأسماك المغذية للاستهلاك المحلي. ومن المؤسف أن إحصاءات التجارة الدولية لا تميز بين المنتجات البرية والمنتجات المستزرعة. ومن ثم فإن التقسيم الدقيق بين منتجات مصايد الأسماك الطبيعية وتربية الأحياء المائية في التجارة الدولية مفتوح أمام التفسيرات. وتشير التقديرات إلى أن منتجات تربية الأحياء المائية تمثل ما يتراوح بين 21 و26 في المائة من الكميات المتداولة، ولكنها تمثل ما يتراوح بين 34 و36 في المائة من حيث إجمالي القيمة. وإذا أخذت في الاعتبار المنتجات الموجهة للاستهلاك البشري فقط، تزيد النسبة إلى ما يتراوح بين 27 و29 في المائة من الكميات المتداولة في التجارة وما يتراوح بين 36 و38 في المائة من حيث القيمة. وتشير الزيادة من حيث القيمة إلى أن قسماً مهماً من صناعة تربية الأحياء المائية يعالج منتجات عالية القيمة نسبياً موجهة للأسواق الدولية.

36- ووفقاً لأحدث مؤشر لأسعار الأسماك لمنظمة الأغذية والزراعة، انخفض متوسط أسعار الأسماك الدولية بنسبة 3 في المائة في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز 2019، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ويعود ذلك إلى انخفاض الأسعار التي تواجهها بعض الأنواع الرئيسية (بما في ذلك الجمبري والتونة) ابتداءً من مارس/آذار-أبريل/نيسان 2019. وأظهرت الأنواع الأخرى اتجاهات مختلفة في بعض الأسواق، خاصة بالنسبة لبعض الأسماك السطحية (مثل الأنشوفة والسردين والماكريل، وغيرها) وأسماك القاع (سمك القد أساساً) ورأسيات الأرجل (الحبار وسمك الحبار والأخطبوط)، نظراً لارتفاع الطلب مقارنة بالعرض.

37- كما يعكس مؤشر أسعار الأسماك الأخير التباين المستمر في أسعار الأنواع الناشئة عن المصايد الطبيعية وتربية الأحياء المائية. وعلى الرغم من أن مؤشر أسعار الأسماك الفرعي لمصايد الأسماك الطبيعية قد ظل على مستويات عالية، فإن المؤشر الخاص بتربية الأحياء المائية قد انخفض إلى المستويات التي شوهدت آخر مرة في أوائل عام 2016. ويشير هذا التباين إلى الاختلافات في توافر الإمدادات، وكذلك النقص النسبي في التكامل بين الأسواق بالنسبة للأنواع المستزرعة والبرية الأكثر أهمية. وعلى الرغم من وجود درجة محدودة من الاستدامة بين الأنواع المستزرعة وبعض الأنواع البرية في قطاع أسماك القاع/الأسماك البيضاء، إلا أن الأنواع عالية المستوى مثل سمك القد هي محمية عامةً بشكل جيد جداً من المنافسة

السريعة من البدائل المستزرعة. وبالنسبة للأنواع البرية الرئيسية الأخرى، مثل رأسيات الأرجل، لا تقدم تربية الأحياء المائية أي منافسة على الإطلاق على الرغم من بعض التجارب التي يجري تنفيذها لتطوير تكنولوجيا الاستزراع.

التوقعات

38- ستؤثر العديد من العوامل على تطور وديناميكيات قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم. وبالنسبة للإنتاج تشمل هذه العوامل التدهور البيئي وتدمير الموائل، والصيد الجائر، والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وتغير المناخ، والقضايا العابرة للحدود المتعلقة باستخدام الموارد الطبيعية، والحوكمة السيئة، وغزو الأنواع غير المحلية، والأمراض، وإمكانية الوصول إلى المواقع، وموارد المياه، وكذلك توافر التكنولوجيا والتمويل. ومن منظور الوصول إلى الأسواق، تشمل القضايا تلك المتعلقة بسلامة الأغذية وإمكانية تتبعها، والحاجة إلى إثبات أن المنتجات ليست ناتجة عن عمليات الصيد غير القانونية والمحظورة، ونمو تدابير الحماية والتدابير التي لا تتعلق بالتعريفات الجمركية، والشكوك المحيطة ببيئة التجارة الدولية على المدى القصير والمتوسط.

39- ويرتبط التطور المستقبلي لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية ارتباطاً وثيقاً بالتحديات التي تطرحها النظم الاجتماعية الاقتصادية على النظم الغذائية. ومن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى حوالي 10 مليارات نسمة في عام 2050، وهو اتجاه يثير بمفرده مخاوف بشأن كيفية إطعام العالم في المستقبل. وفي الوقت نفسه، فإن نمو الدخل في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط قد ينطوي على تغييرات غذائية في ما يتعلق باستهلاك البروتين الحيواني وبالتالي استهلاك الأسماك ومنتجات الأسماك. وعلاوة على ذلك، فإن التغيرات الهيكلية في الاقتصاد، إلى جانب التوسع الحضري والهجرة، تشكل تحديات أكبر للنظم الغذائية لأنها تنطوي على تعديلات في أنماط الاستهلاك، والطريقة التي يتم بها تنظيم سلاسل الأغذية (أي ارتفاع الطلب على الأغذية المجهزة)، وقنوات التوزيع.

40- تعني هذه التغييرات بالنسبة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية زيادة في مساهمة القطاع في الأمن الغذائي والتغذوي إلى أقصى حد، وضمان حصول الناس كافة في جميع الأوقات على أغذية جيدة النوعية ومغذية، ودعم سبل عيش مئات الملايين من الأشخاص في جميع أنحاء العالم. ولا يمكن تحقيق تعظيم فوائد قطاعي مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية إلا من خلال الموازنة بعناية بين مبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إدارة مواردنا المائية الطبيعية.⁷

⁷ الفصل 3 على العنوان التالي: <http://www.fao.org/3/i9705en/i9705en.pdf>